المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

د .فرحي محمد
صالحي سلمى
المدرسة العليا للتجارة-الجزائر

Résumer

L'attachement au développement de la petite et moyenne entreprise est grandissant dans plusieurs économies. La course des gouvernements arabes envers la prise en charge des problèmes que rencontre le secteur de la PME démontre de larges écarts ; raison pour laquelle l'étude de ces expériences apporte grand nombre d'enseignements en la matière.

Dans cette étude nous nous sommes attaché à quelques modèles , ayant comme objectif passer en revue les problèmes majeurs du secteur , souvent semblables d'ailleurs ; pour analyser par suite les programmes conçus pour leurs résolutions .

Ainsi il s'avère que les mesures visant la réduction du nombre d'institutions de tutelle au guichet unique , et le nombre de documents nécessaires à l'autorisation d'exercice (EGYPTE) ; le programme d'aménagement de l'environnement économique et culturel , et le planning de stages de formation et de recyclage aux profits des dirigeants de la PME (ARABIE SAOUDITE) ; ou le programme de diversification des établissements chargé du financement et du suivit de celles-ci (JORDANIE); sont toutes des mesures relevées dans l'expérience algérienne à travers le programme de mise à niveau de la PME .

مقدمة :

أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل أهم محركات التنمية ، وأحد الدعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية ، و ذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف سياسا ا مخططة أم سوقية ، أو ختلاف مستويات تقدمها نامية أم على طريق النمو .

و بذلك ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أ ا وسيلة للحد من البطالة نظرا لكثافة عنصر العمل ا و انخفاض ما تستلزمه من رأس مال لخلق فرص العـ ـ ـمل كما أ ا وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع و للتخفيف من حدة الفقر .

ونظرا لأهمية هذا القطاع أولته دول كثيرة عناية خاصة تمثلت في إنشاء هياكل مؤسسية للتخطيط و الإشراف و وضع برامج تمويل و متابعة ، مكنته من التطور و تحقيق نتائج حسنة .

لكن في الوقت الحاضر تواجه المؤسسات العربية عموما و المتوسطة و الصغيرة منافسة شديدة ، نتيجة لحركات تحرير تجارة السلع ، و الخدمات ، و الملكية الفكرية ، في اطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . و في ظلّ العولمة لا تقتصر المنافسة على الأسواق الخارجية ، لكنها تمتد إلى الأسواق المحلية ، مما يضعف القدرة على المنافسة الخارجية ، و ذلك فضلا عن كون هذا القطاع – على ما له من أهمية و ما يتميز به من سمات - يعاني العديد من الصعوبات .

و لا شك أن الوقوف عند هذه المشكلات و تتبع أثارها يرمي الى البحث عن سبل المحافظة على المؤسسات العربية المتوسطة والصغيرة ، و استمرار نموها ، فضلا عن إمكانية زيادة درجة تنافسيتها ، لتكون أداة لزيادة الصادرات العربية . و ذلك ما نستهدفه من خلال هذه الدراسة ، و التي يمكن تناولها ضمن البندين التاليين : - التعريف بأهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- التعريف بأهم برامج التصدي لمواجهة تلك الصعوبات
- و ذلك قبل استخلاص الدروس و العبر من تلك التحديات و ما اسفرت عليه من نتائج .

1 – أهم مشكلات المؤسسات الصغيرة ة المتوسطة :

تواجه المؤسسات الصغيرة ة المتوسطة ، في الدول العربية ، مشكلات عديدة تحول دون نمو قدرا ا و إسهامها الفعّال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية . و يمكن التمييز بين تلك المتعلقة بالمناخ العام لنشاطات هذه المؤسسات ، و تلك الخاصة بالظروف الداخلية التي تحكم حركية المؤسسة و تنعكس على مستوى أدائها الاقتصادي .

11 – المحيط الاقتصادي لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

ترتبط هذه المشكلات أساسا بطبيعة البيئة التي تحتوي هذه المؤسسات . اذ بالنظر إلى الأنشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة خاصة الصناعية منها ، نجد أن تطورها يأتي في شكل مراحل بدأت بالعمل الحرفي، ثم المصنع الصغير ، ثم المصنـع المتوسط والكبير ، إلى مرحلة المشروعات والشركات العملاقة ، مما أدي إلى خلق قاعدة عريضة ومتنوعة لكافة الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول ، ومختـلف الأحجام . وبمرور الوقت أصبح هناك تكامل وخدمات متبادلة بين هذه النشاطات ، الأمر الذي تمخض عنه تطور مستمر في الأسواق والأنظمة المالية والمصرفية .

أما النشاط الاقتصادي في الوطن العربي فانه لم يمر بتطور تدريجي مماثل ، بل اتجه مباشرة إلى مرحلة الصناعات الحديثة من خلال استيراد تكنولوجيا الإنتاج من الدول المتقدمة ، مما أدي إلى عدم وجود طبقة من الحرفيين والعمال المهرة الوطنيين ، الذين يتولون تشغيل المؤسسات الصغيـرة ، ويقومون بتنمية الابتكارات و جلب المهارات اليها، وبالتالي أدى إلى اعتماد هذه المؤسسات خاصة الصناعية منها على العمالة الأجنبية . و من ثمة تراكمت الصعوبات التي تعاني منها الصغيرة و المتوسطة ، و هنا اشارة الى اهمها .

111 - مشكلة الإطار التنظيمي وتعدد جهات الاختصاص

من أهم العوامل التي تعوق حركة تطور قطاع المؤسسات الصغيرة تعدّد الهيئات و الأجهزة العامة التي تتولى الإشراف والرقابة على هذا القطاع، وما يستتبع ذلك من تعدّد التشريعات واللوائح التي قد تتعارض مع بعضها البعض. ففي مصر – على سبيل المثال – نجد أن الأنشطة اليدوية والحرفية التي يعمل ا تسعة عمال فأقل مع رأسمال ثابت أقل من خمسة آلاف جنيه تقع تحت إدارة جهاز الحرفيين، أما المشروعات التي توظف عشرة عمال فأكثر وتزيد أصولها عن خمسة آلاف جنيه فتخضع لإشراف وزارة الصناعة بإدارا ا المختلفة، ومع ذلك تظل الصناعات الغذائية – مثل مطاحن الغلال ومضارب الأرز ومعاصر الزيوت – تحت إشراف وزارة التموين، وكذلك تشرف وزارة الشئون الاجتماعية على الإنتاج اله لي لحياكة الملابس، كما يمارس مشروع الأسر المنتجة التابع لها دوراً في المناطق الريفية، إلى جانب إشراف وزارة الصحة على مصانع الأدوية و وزارة التجارة على محالج القطن ومصانع تجفيف البصل، هذا بالإضافة إلى الإشراف العام الذي يقوم به اتحاد الصناعات ويغطى كافة فروع النشاط الصناعي، فضلاً عن الدور الذي يلعبه الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ويترتب على تعدّد الجهات الإشرافية كثرة الإجراءات المطلوبة، مثل إجراءات الموافقة على إقامة المشروع وعلى الموقع وتخصيص الأرض والحصول على ترخيص البناء وتراخيص الاستيراد للآلات والمعدات وبعض الخامات ومستلزمات التشغيل، وكذلك كثرة الاشتراطات الصادرة عن الأجهزة الحكومية، مثل وزارة القوى العاملة وهيئة التأمينات الاجتماعية ومكاتب الصحة والمحليات والأمن الصناعي ....

و في الجزائر ايضا فإن مدة الحصول على العقار و طول الإجراءات المصاحبة لهذا من أهم المشاكل التي يعاني منها أصحاب المشاريع . فعلى سبيل المثال تتطلب عملية تكوين شركة إلى التوثيق لدى موثق بالإضافة إلى 09 وثائق إدارية تتجاوز مدة إعدادها شهر بالإضافة إلى التوثيق في السجل التجاري و الذي يتطلب ملفه 13 وثيقة إدارية .

211 - مشكلة توفير الأراضي والبنية الأساسية

تواجه المؤسسة الصغيرة صعوبة في العثور على الأرض اللازمة لإقامة ورشات أو المصنع أو المتجر نظراً لحظر إقامة بعض هذه الأنشطة في مناطق معينة – للتخفيف من التكدس السكاني والعمراني أو لاعتبارات تتعلق بالتلوث البيئي – أو لارتفاع تكلفة الأراضي في المواقع المتميّزة القريبة من الأسواق، كما لا يتوفر الحافز لدى صاحب المؤسسة الصغيرة لإقامة مشروعه في المناطق الجديدة نظراً لافتقارها لخدمات المرافق العامة والبعد عن المشروعات الكبيرة ذات الارتباطات المتبادلة ولصغر التجمّعات السكانية المتوطنة ذه المناطق، وبالتالي محدودية الأسواق المتاحة لمنتجات أو خدمات المؤسسة الصغيرة . و يشكل الحصول على العقار في الجزائر أولى العقبات التي يصادفها المستثمر و يعود ذلك إلى تعقد و تطلب الإجراءات الموسومة بغياب الشفافية و الحوار بالإضافة إلى الآجال المعتبرة لمعالجة الملفات ،كل هذه الإجراءات و إجراءات أخرى مصاحبة لهذه الإجراءات تبقى عائقا أمام المستثمرين للقيام بمشاريعهم .

و يضاف الى ندرة العقار مشاكل انعدام المرافق الأساسية ، و التي على رأسها التيار الكهربائي: حيث تعانى بعض المناطق التي توجد ا المؤسسات الصغيرة من مشكلة انقطاع التيار بصفة متكرّرة أثناء العمل بسبب الضغط على شبكات الكهرباء في المناطق المزدحمة بالسكان والأنشطة الاقتصادية والخدمية مع قصور أعمال الصيانة والتجديد للمحطات والشبكات . أما المؤسسات التي يتم توطينها من جديد في مناطق حديثة . فقد تكون بعيدة نسبياً عن مراكز العمران و لا تصلها خدمة الكهرباء بصورة منتظمة ، و قد لا تستطيع معالجة هذه المشكلة باقتناء مولدات كهربائية خاصة لارتفاع تكلفة هذه الأخيرة نسبة الى الإمكانيات المالية للمؤسسة، مم يعرّضها لخسائر مالية نتيجة لنقص الإنتاج والإيراد في فترات انقطاع التيار الكهربائي، فضلاً عن الخسائر الناشئة عن تلف بعض الأجهزة والآلات والخامات والمنتجات النهائية ، خاصة في الصناعات الغذائية والكيماوية والدوائية .

311 - .مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات

تعانى المؤسسات الصغيرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكّنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المؤسسة الصغيرة لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من

الصعوبة بمكان على صاحب المؤسسة الصغيرة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكّنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق أو علاقاته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.

411 – مشكلة العمالة و ظروف تأمينها :

و تفتقر المؤسسات الصغيرة إلى الكوادر الفنية لأسباب كثيرة ، أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، وتفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبرى حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقية.

لذا، يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه كثيراً ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل ويتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها. وعلى ذلك، فإن اضطرار المؤسسات الصغيرة إلى توظيف عمالة غير ماهرة باستمرار وتحمّل مشاكل وأعباء تدريبهم، فضلاً عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصّصات النادرة لضمان بقائها في العمل، تشكل أسبابا من شأ ا تخفيض الإنتاجية وجودة السلع والخدمات المقدّمة، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.

و الى جانب نقص الكفاءات العلمية هناك مشكلة التأمينات الاجتماعية حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة أياً كان عددهم[1]، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات الصغيرة عن ذلك بسبب قصور الوعي وعدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية أو عدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين أو لعدم استقرار العمالة وسرعة دورا ا، كما قد يتلكأ بعضهم في سـداد ما عليهم من مستحقات للتأمينات الاجتماعية إذا لم تتوفّر لديهم السيولة الكافية مما يعرّضهم إلى دفع غرامات وفوائد تأخير تضيف أعباءً جديدة عليهم.

و امام هذه التشريعات المنظّمة لسوق العمل و وقوف الحكومات ونقابات العمال في هذه السوق باتجاه تحقيق جملة من الشروط الضرورية للتوظيف ، يلجأ منظمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحيانا الى عدم الانضباط كدفع أجور دون الحد او تشغيل القصر و الإناث او التحايل على نظام الإجازات والمكافآت أو تجاوز عدد ساعات العمل الرسمية. و حالات المؤسسات المتناهية الصغر غالبا ما يلجأ أصحا ا الى اعتماد العمالة الأسرية و الموسمية، وكذلك العمالة الوافدة غير الحاصلة على ترخيص عمل أو إقامة، مع عدم الإبلاغ عن العمالة الفعلية المتواجدة بالمؤسسة. وتؤدى هذه الاعتبارات إلى ارتفاع معدل الغياب والانقطاع عن العمل وانخفاض إنتاجية العاملين وعدم انتظام الإنتاج، فضلاً عن صعوبة الحصر الدقيق للعمالة الفعلية الملحقة بقطاع الأعمال الصغيرة.

و عليه يمكن القول بان بطء الإجراءات و طول المدة اللازمة للترخيص لم تثني أصحاب المشروعات من الاستمرار في نشاطا م ، لكنها غالبا ما تدفعهم الى التهرب و ارتكاب المخالفات ، كما يضطر عدد من المؤسسات الصغيرة إلى العمل بصورة غير رسمية – أي دون الحصول على ترخيص رسمي لمزاولة النشاط – مما يؤدى إلى عدم استقرار أوضاع المؤسسات وانخفاض الكفاءة الإنتاجية ومستوى جودة السلعة أو الخدمة المقدّمة، حيث يتردّد صاحب المؤسسة في تطوير النشاط تخوّفاً من احتمال اكتشاف وضعه غير القانوني وحرمانه من الاستمرار في العمل. لكن رغم تعقدها تظل هذه المشكلات هينة نسبيا مقارنة الى الصعوبات الداخلية التي تقف حاجزا امام تطور هذه المؤسسات .

21 - الشكلات الداخلية لحركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

خلاف لتلك المشكلات السالفة الذكر هناك مشكلات من نوع خاص ترتبط مباشرة بنشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و قد يكون من الصعب حصرها لكن يمكن تتبع اهم وظائف المؤسسة لتشخيصها .

121 - مشكلة التمويل

تعد مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة[2]، حيث تظلّ مواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل الجاري والإحلال والتجديد. وتعتبر المؤسسات المالية – المتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصّصة – هي المصدر المعتاد للحصول على وسائل التمويل، إلا أن الوحدات الصغيرة لا يتيسّر لها تدبير احتياجا ا من البنوك بسبب عدم امتلاكهم للضمان العيني الذي يتعين تقديمه مقابل القرض، بالإضافة إلى قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع والتجار مما يجعلهم أكثر تردداً في التعامل مع البنوك .

وتنعكس مشكلة التمويل على معاملات المؤسسة الصغيرة، حيث قد يضطر الكثير منهم إلى الاقتراض من المرابين أو الوسطاء غير النظاميين مع ما يحمل ذلك من ارتفاع في سعر الفائدة و زيادة أعباء التمويل. و قد يضطر إلى الشراء بالأجل من بعض التجار وبأسعار مرتفعة نسبياً واللجوء إلى الوسطاء في أسواق المواد الخام للحصول على احتياجا ا بأسعار مغالى فيها، وكذا التعاقد من الباطن مع المنشآت الكبيرة لتوفير المدخلات وتسويق الإنتاج مقابل أجر محدّد متفق عليه أو بسعر منخفض، مما يقلّل من معدل ربحية النشاط مقارنة بالمعدل المناظر لو توافرت الموارد التمويلية للمؤسسة الصغيرة.

221 - مشكلة التسويق

تعانى المؤسسة الصغيرة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلى والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرّض لها من جانب المشروعات الكبيرة وشركات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة. و يضاعف الى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات ا لتمع التعامل مع الشركات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفى المواعيد المقرّرة و تفاديا للمشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، فضلا عن ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة الى المنتجات الأجنبية المنافسة .

كما تواجه المؤسسات الصغيرة مسالة محدودية الأسواق المحلية و مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدى بالتالي إلى ضعف إيرادات البيع بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبياً[3].

وبصفة عامة، فإن صاحب المؤسسة الصغيرة يفتقر إلى الوعي التسويقي ويعانى من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة، و لاسيما بالنسبة لأسواق التصدير، كما تنقصه الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات، مثل الاشتراك في المعارض والإعلان في المجلات والجرائد والتلفزيون وإقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومنافذ التسويق البعيدة، ولذلك يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق وإلى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير مما ينعكس سلباً على معدلات الربحية. أضف إلى ذلك عدم قدرة المؤسسات الصغيرة على تقديم خدمات ما بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعملاء.

321 - مشاكل تدبير الآلات والخامات

كثيرا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة على آلات ومعدات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل نسبيا وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجديد شامل حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة نظام دوري للصيانة والإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية. ويؤدى استمرار تشغيل معدات وآلات قديمة مستهلكة إلى ارتفاع التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار وعمل الإصلاحات المطلوبة، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة وتخضع لنظام كامل للصيانة والتشغيل.

أضف إلى ذلك أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة يترددون في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة ا أو لارتفاع تكاليفها النسبية عن الآلات التقليدية المتعارف عليها، فضلاً عن احتياجا ا لعمالة متخصّصة ومدربة على تشغيل مثل هذه التقنيات الحديثة. و يضاعف من صعوبة استيراد الآلات الحديثة عدم الدراية بقواعد الاستيراد وعدم معرفة الشركات المنتجة لها، بالإضافة إلى مشكلة تدبير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، خاصة في الدول التي تتبع نظام الرقابة على الصرف.

وفيما يتعلق بالخامات ومستلزمات التشغيل، فإن المؤسسة الصغيرة تواجه صعوبة في استيرادها - إذا لم تكن متوفرة في الأسواق المحلية – لنفس الأسباب السابق ذكرها، وفى حالة اعتماد المؤسسة الصغيرة على الخامات المحلية فإنه قد تواجه صعوبة في تدبيرها بالكميات والجودة والأسعار المناسبة لعدد من الأسباب منها:

- خضوع توزيع الخامات لنظام الحصص في بعض الدول التي لا يكفى إنتاجها للوفاء بكل احتياجات السوق المحلى، مما يترتب عنه ظهور سوق سوداء تدفع أصحاب المؤسسات الصغيرة إلى التعامل مع التجار والوسطاء لتدبير احتياجا م من الخامات بأسعار مغالى فيها وكذلك قبول أنواع رديئة منها، مما ينعكس على مستوى جودة المُنتج النهائي.
- عدم تمتع المؤسسة الصغيرة بحرية اختيار الأنواع المناسبة من الخامات ومستلزمات التشغيل، وعدم إمكانية الحصول على خصم كبير أو تيسيرات دفع عند الشراء نظراً لصِغر حجم الطلبيات.
- عدم توفر السيولة النقدية لشراء الخامات من السوق مما يدفع صاحب المؤسسة الصغيرة إلى الاقتراض من الوسطاء بفائدة عالية (في حالة عدم إمكانية الحصول على تمويل مصرفي ميسّر)، أو إلى الشراء بالأجل من الموردين والتجار بأسعار تزيد عن الأسعار الفورية، أو إلى التعاقد من الباطن مع منتجين آخرين (وعادة ما تكون الشركات الكبيرة) للعمل لحسا م مقابل توفير الخامات اللازمة، وقد تكون بشروط تعاقدية مجحفة لهم.

421 - المشاكل التنظيمية والإدارية

في كثير من الدول يسود ادارة المؤسسات الصغيرة الطابع الفردي بسبب سيادة الشخصية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميّز بمركزية اتخاذ القرار(حيث يضطلع فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بكافة المهام والمسئوليات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية). و هي ظاهرة تشكل قصورا واضحا في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وعدم الاستفادة من مزايا التخصّص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة (أي عدم وجود تنظيم واضح للأقسام يحدّد الاختصاصات والمهام وغياب اللوائح المنظّمة لسير العمل داخل المنشأة)، وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخّله في كافة شئون المؤسسة.

وعليه، يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماماً عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصّص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة.

بعد هذه المحاولة لتشخيص المشكلات الخارجية و الداخلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فانه من الطبيعي تسليط الضوء على اهم التجارب التي قامت بمواجهتها و التصدي لها بحثا عن استخلاص العبر .

2 – التجارب العربية في مجالات برامج التصدي لمواجهة عقبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تفاوتت مبادرات الدول العربية في السباق نحو مواجهة المشكلات التي تعاني منها مؤسستها ، و قد يطول عرض هذه التجارب مجتمعة بالنظر الى تعدد المشكلات من ناحية ، و تعدد برامج و سياسات معالجتها من ناحية ثانية ، و عليه يمكن الوقوف عند عينة من هذه التجارب التي نعتبرها ذات نتائج محمودة .

12 – التجربة المصرية في مجال تسهيل الإجراءات التنظيمية و التشريعية الحكومية :

كان عمل المؤسسات الصغيرة يتم دون وجود إستراتيجية قومية. لذلك قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في عام 1998م، بإصدار "وثيقة لمشروع سياسة قومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر". وتعد هذه الوثيقة أول محاولة لاقتراح مثل هذا الإطار. ويوجد أكثر من 40 برنامج متنوع لتنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمصر[4].

يعتبر نموذج مجمع خدمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومراكز الأعمال المركزية أمثلة لنماذج تستطيع المؤسسة الصغيرة أن تحصل من خلالها على المعلومات المتعلقة بكافة الإجراءات الإدارية من خلال نظام النافذة الواحدة. و كان إنشاء مجمع خدمات الأعمال للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أحد المبادرات التي قدمت للحد من المعوقات القانونية والتنظيمية التي تعترض المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

و قد اوكلت اليه المهام التالية :

- تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص للمؤسسات والصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل وتبسيط إجراءات التسجيل والتأسيس للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عند بدء نشاطها.
- تقديم خدمة مبسطة وذات كفاءة لأصحاب المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقابل رسم معقول لضمان استمرارها.

لقد كان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مصر موصوفا بتعدد الجهات المسؤولة ، و اليوم اصبح الجانب المتميز في التجربة المصرية والذي يمكن الاستفادة منه في بعض الدول العربية ، هو فكرة مراكز تسيير الأعمال ووجود جهة واحدة لمنح التراخيص وإجراء واحد، وهو ما يسهل الكثير على المستثمرين في هذا القطاع ويخفف من أعباء مراجعة الدوائر الحكومية للعديد من الوزارات والهيئات للحصول على التراخيص المطلوبة.

و بناء على هذه التجربة نخلص الى انه لتسهيل عمليات الإنشاء و التطوير للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هناك جملة من الإجراءات التنظيمية التي يتعين على الحكومات الالتزام ا و اهمها :

- تبسيط الإجراءات واختصار الحلقات الإدارية لإقامة المشروعات عن طريق النافذة الواحدة اختصاراً للوقت والجهد والمصاريف غير المبررة أمام الراغبين في إقامة المشروعات . و إرفاقها بحزمة الحوافز والتسهيلات والإعفاءات (رسوم مالية، ضرائب، جمارك، توطين المشاريع، تأمين الخدمات الداعمة، البنى التحتية، مناطق صناعية).
- توفير دليل إرشادي للراغبين في الاستثمار يتضمن الإجراءات اللازمة والمطلوبة لإقامة المشاريع وكل ما يتعلق بحقوقهم والتزاما م ، مع العمل على تبسيطها
- صياغة السياسات المؤدية إلى تحسين بيئة الاستثمار ، و العمل على تكوين نسيج صناعي و ذلك بدعم البنى التحتية ، و تنشيط الصناعات الريفية وإحداث بؤر تنموية جاذبة في جميع المناطق والمحافظات بغية الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة واستغلال الإمكانيات الإنمائية المتوفرة لدى كل محافظة سيما وأن سوريا قد بدأت في تنفيذ هذا المنهج بالتعاون مع البلدان والمنظمات الدولية ، بغية تقوية التعاون والتكامل والتنسيق بين المشروعات الكبيرة وبين المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

42 – جهود بالمملكة العربية السعودية في تذليل عقبة تيئة المحيط

كان اهتمام المملكة بالمؤسسات الصغيرة بارزا بوضوح منذ خطة التنمية الخماسية الرابعة وحتى خطة التنمية السابعة (1999-2004)، و قد أكدت هذه الاخيرة على دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية، وبينت أبرز العقبات التي تحد من أنشطتها وإسهاما ا والتي حصر ا في (عدم الارتكاز في تكوين المشاريع على دراسات الجدوى الاقتصادية ، ومشكلة انتقال الملكية للجيل الجديد ، وتدني مستوى الإنتاجية والكفاءة الإدارية بالإضافة إلى معوقات التمويل) ، وقد تبنت الخطة عدة إجراءات ومبادرات لدعم المؤسسات الصغيرة من أهمها (تسهيل الإجراءات ، دراسة إنشاء صندوق خاص ا ، التوسع في أنشطة الإقراض التي يضطلع ا بنك التسليف في مجال التمويل) . و كذلك إنشاء مركز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دف تقديم دورات تدريبية شاملة لكافة النواحي المرتبطة بتأسيس و إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتقديم المشورة الفنية اللازمة ، كما تعتزم بناء قاعدة بيانات عن المشروع الصغير ، بالإضافة إلى نشاط البحوث والدراسات المتخصصة .

و في هذا الاطار تعد التجربة السعودية رائدة من حيث عملها على ادماج الدراسات و الأبحاث الأكاديمية ، و السعي لدعم وتنمية دور المؤسسات الصغيرة بالاقتصاد السعودي عن طريق الدراسات التي تعدها مراكز البحوث والأقسام المتخصصة بالجامعات.

اذ تعتبر الغرف التجارية الصناعية الكيان المؤسسي لمؤسسات القطاع الخاص الذي يهدف إلى خدمة وتعزيز تطويره ، ونظراً لان المؤسسات الصغيرة تمثل الشريحة الكبرى من إجمالي المؤسسات المنتسبة إليها ، و عليه أولت الغرف ومجلسها اهتمام بالغ بتنمية دور هذه المؤسسات وتحسين واقعها ومعالجة المشاكل التي تعاني منها ، خصوصاً مع تقديرها التام لحال هذه المؤسسات وحاجتها الماسة والدائمة للمساندة والدعم .

فقد ركزت الغرف من خلال باقة الخدمات التي تقدمها لمنتسبيها، على تخصيص حزمة متنوعة من الخدمات لصالح المؤسسات الصغيرة في النواحي التالية :

- تقديم المعونة الفنية والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، وتقديم المعلومات ، بالإضافة إلى النشاط البحثي ، وتنظيم الفعاليات المختلفة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة .
- تقديم الاستشارات الفنية والقانونية والمحاسبية المالية.
- إعداد أدلة عن أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين الناشئين.
- العمل كحلقة اتصال بين أصحاب هذه المؤسسات من جهة ومسئولي الجهات الحكومية المعنية ، وذلك لمناقشة وإزالة العقبات التي تقف أمام تطورها ، وتقديم التوصيات الهادفة نحو تحسين البيئة الاقتصادية لهذه المؤسسات .
- إقامة الندوات واللقاءات والمحاضرات العلمية حول المؤسسات الصغيرة ، والمشاركة في الفعاليات المختلفة والتي ترتبط ا ، والمقامة محلياً وخارجياً .
- إعداد وتنظيم حزمة كبيرة من الدورات والبرامج التدريبية و التأهيلية لأصحاب المؤسسات الصغيرة في مجالات الإدارة ، والتسويق والمحاسبة ، ولعل من أبرز البرامج التي قدمت برنامج المستثمر الناشئ ، ودورة كيف تبدأ مشروعاً صغيراً .
- المشاركة في عضوية العديد من اللجان الحكومية المشكلة دف تنمية المؤسسات الصغيرة والمساهمة فيها بفعالية ، ولعل من أبرز المساهمات التي قدمت في هذا الإطار الدراسة التي قام مجلس الغرف بإعدادها حول مهام الجهة الحكومية المقترحة لتتولى رعاية ودعم المؤسسات الصغيرة ، كما قدمت غرفة الرياض مقترح بشأن إنشاء صندوق لضمان القروض للمشروعات الناشئة .

و يمكن الاستفادة من هذه التجربة في مجال توفير المعلومات حيث ان إيجاد وحدات متخصصة لتزويد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمعلومات الخاصة بالمشروعات على اختلافها يعد ضرورة ملحة ، اذ تعمل شبكة لتبادل المعلومات بين المؤسسات الداخلية والخارجية خاصة على نشر الوعي بقيمة وأهمية المعلومات على مستوى و خارجه كما تتيح للمنظمين التعرف على ما يستجد من الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات ، و كذلك عن التكنولوجيات ومستلزمات المشروعات ومصادرها الدولية.

و لتهيئة المحيط و توفير قاعدة البيانات ايجابيات اخرى في مجال التسويق ، حيث يمكن الحد من مشاكل التسويق عن طريق إنشاء المعارض المؤقتة والمستديمة المحلية والخارجية و توفير مكاتب متخصصة لتطوير المنتج لزيادة قدرته التنافسية ، و كذلك يعد إصدار النشرات الدورية عن احتياجات السوق الداخلي و توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية مما يتيح فرص التصديرية عن طريق مكاتب التمثيل التجاري بالخارج ، خاصة اذا صاحب ذلك التعريف بكيفية الاستفادة من الاستثناءات والإعفاءات الواردة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية.

- كما يمكن قيام جمعيات المستثمرين بالتنسيق مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتعريفهم باحتياجات المشروعات الكبيرة ومواصفات تلك المنتجات ودعم تلك المشروعات بما يحقق الترابط بينها عن طريق دعمها قبليا و بعديا ، و كذلك يمكن تحديد نسبة من التوريدات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولتكن 10% ، بالاضافة الى توفير الخامات و الآلات اللازمة و بأسعار معقولة من قبل الحكومة لأصحاب المشاريع الصغيرة لمساعد م ، و توفير التمويل اللازم من اجل الحصول على الخامات و الآلات و ذلك عن طريق تسهيل في القروض و تسهيل إجراءات استيراد مواد الخام من الخارج .

32 – التجربة الأردنية في مواجهة عقبة التمويل

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن الأغلبية العظمى من النشاط الاقتصادي الخاص، وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 97% من المؤسسات العاملة في الأردن هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ويعمل ا أكثر من 50% من حجم العمالة[5].

وقد أولت الحكومات المتعاقبة في الأردن، عناية خاصة لمشكلتي الفقر والبطالة، ويبرز ذلك من خلال أحد المحاور الأربعة لحزمة الأمان الاجتماعي المتمثل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و يعنى الجانب المالي من محور دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة توفير التمويل اللازم لها سواء بصورة مباشرة من خلال صندوق التنمية والتشغيل وبرامج أمير ، أو غير مباشرة من خلال الجهاز المصرفي و الشركة الأردنية لضمان القروض.

- تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض : لقد أنشاء "مشروع ضمان القروض" بمبادرة من وكالة الإنماء الدولي بإدارة من قبل بنك الإنماء الصناعي حتى عام 1993م. و تأسست "الشركة الأردنية لضمان القروض" كشركة مساهمة عامة محدودة بتاريخ 1994/4/17م برأسمال 7 مليون دينار كوريث شرعي للمشروع[6]. و بدأت الشركة إصدار ضمانا ا في شهر آب (أغسطس) 1994م. و بعد رفع رأسمالها إلى 10 مليون دينار سنة 1995م ، بدأ التطبيق الفعلي لبرنامج ضمان ائتمان الصادرات في عام 1997م.

- اما منتجات الضمان والخدمات التي توفرها الشركة فهي تشمل برنامج ضمان القروض و الذي يحتوي على ضمان مخاطر قروض المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ، برنامج ضمان القروض الإسكانية لأصحاب الدخل المتوسط ، برنامج ضمان التمويل الصناعي (إجادة) ، برنامج قروض الحرفيين ، برنامج قروض السيارات العمومية ، برنامج ضمان قروض الحاسبات الآلية ، برنامج ضمان تمويل راس المال العامل للمصدرين ، برنامج شراء الأراضي السكنية ، و برنامج تعزيز الإنتاجية (إرادة) . و قد خصص الى جانب هذا البرنامج برامج ضمان الائتمان التجاري و الذي يشمل برنامج ضمان ائتمان الصادرات ، و برنامج ضمان المشترين المحليين.

- و من جهة ثالثة احتوت التجربة الأردنية على "برنامج التمويل الصناعي"

يهدف هذا البرنامج إلى دعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الاقتصادية المستهدفة من قبل الاتحاد الأوروبي (برنامج إجادة)، ويتمثل البرنامج في تقديم الضمانات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتشجيع البنوك التجارية على تقديم التمويل متوسط وطويل الأجل لهذه المشاريع، اعتمادا على أسس الائتمان المصرفي الحديث وعدم التركيز على الضمانات التقليدية، يمول المشروع كافة المشاريع الإنتاجية القائمة أو المزمع إقامتها في القطاع الخاص لو توافرت لديها بعض الشروط مثل: أن يتراوح عدد العاملين ا بين 5 إلى 250 عامل ، أن تقوم المشاريع على تقديم المنتجات والخدمات ، أن تأخذ المؤسسات بمبادئ السلامة العمالية والبيئية ، و أن تتفق المؤسسات وشروط وإغراض تمويلها مع الأسس والأعراف المصرفية المتعارف عليها.

يتم تمويل الموجودات الثابتة للمؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة والمزمع إقامتها، ويمكن الدخول بتمويل رأس المال العامل على أن يكون من ضمن تمويل الموجودات الثابتة وبنسبة معينة.

و على العموم فانه لمواجهة مشاكل التمويل يقترح توجيه البنوك وجهات المختصة نحو تخفيض رزمة الضمانات المطلوبة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، و تشجيع تمويل تلك المشروعات من خلال الجمعيات الأهلية أو الاتحادات النوعية كإحداث صناديق ومؤسسات مالية أهلية متخصصة في تمويل مؤسسات القطاع ، منح تيسيرات ومزايا خاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، و كذالك تشجيع إقامة مؤسسات مالية متخصصة في إقراض هذه النوعية من المشروعات ، و الاستفادة بخبرات الدول المتقدمة للعمل على ثبات سعر الصرف بالبنوك ، و تحسين كفاءة المصارف المتخصصة الصناعية والزراعية والتجارية في تقديم الخدمات المصرفية وزيادة حجم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على القروض. ، قيام الحكومة بدعم سعر الفائدة عن القروض الممنوحة لهذه المؤسسات ، بالاضافة الى إحداث مؤسسات لضمان القروض ، زيادة فترة القروض المتوسطة والطويلة الأجل .

و تخلص التجربة الاردنية الى تاكيد مدى أهمية وجود هيئات لضمان مخاطر الائتمان، وما تساهم به تلك الهيئات من دعم وتشجيع جهات التمويل على تقديم المزيد من التمويل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي كانت محرومة من الحصول على احتياجا ا المالية من الجهاز المصرفي في ضوء عجزها عن توفير الضمانات المطلوبة. ولقد لعبت هيئات مخاطر الائتمان دور هام في تيسير وسهولة الحصول على القروض وزيادة القدرات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة بتوفير قاعدة بيانات استفاد منها مجمل ا لتمع الاقتصادي، ويسرت على جهات التمويل إقراض المشروعات الصغيرة.

وتختلف اشكال هيئات ضمان مخاطر الائتمان بين دولة واخرى فاتخذت مسمى مكتب أو هيئة أو شركة ولكن الغرض واحد وهو بناء قاعدة معلومات تسهل حصول المؤسسات الصغيرة على القروض اللازمة لها وهذا مايمكن الاستفادة ـه و تعميمه في الوطن العربي ككل و خاصة في الجزائر التي مازلت تفتقر الى جهات التمويل.

42 - مشكلة العمالة الفنية المدربة من خلال التجربتين الاردنية و السعودية

تميزت التجربتان بوضع البرامج التدريبية المبنية على الاحتياجات الفعلية للمؤسسات ومتابعتها، و السعي الى ربط المناهج التعليمية بسوق العمل واحتياجات المؤسسات. و قد ادى ذلك الى التوسع في برامج التلمذة الصناعية والتدريب في المؤسسات والمراكز المعنية ، و إدخال الوعي الريادي في البرامج التعليمية لتقوية روح المبادرة في إقامة المشروعات وإدار ا و إيلاءها اهتماماً خاصاً في برامج إعداد المدربين .

و لم تتخلف التجربتان عن تبنى سياسة المنح التدريبية لأصحاب مشروعات الصناعات الصغيرة القائمة عند قيامهم بتدريب ملتحقين جدد بمصانعهم ، و توليت العناية بتدريب العمالة الفنية اللازمة لإحياء صناعات التراث عن طريق استغلال الخبرات والقدرات الفنية لدى شيوخ الصناعة والتدريب بورشهم .

كما صاحب ذلك مطالبة المنظمات الدولية والهيئات الرسمية بتقديم المعونة لمؤسسات التدريب المهنية البشرية والتقنية، بالاضافة الى وضع شروط وقواعد مزاولة المهن والحرف ، و قيام غرف الصناعة ومركز تطوير الإدارة الإنتاجية بإعداد الكوادر الادخارية والمالية المؤهلة .

و سعت التجربتان الى تنفيذ دورات تدريبية على احدث النظم مبنية على الاحتياجات الفعلية للسوق المحلى الداخلي والخارجي ، و الغمل على تطوير مناهج التعليم الفني بما يواكب التطورات الحديثة ، و استخدام الآليات الجديدة التى ثبت نجاحها في رفع نسب نجاح المشروعات الصغيرة مثل حاضنات الأعمال وا لمعات الصناعية .

و لتشجيع الانتاج و التسويق تحملت التجربتان مسؤولية توفير المساعدات في مجال تقديم خدمة الرقابة على جودة المنتجات و متابعتها حتى الحصول على شهادات الجودة و ذلك بحثا عن هدف قبول هذه المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية . و في هذا الصدد كان السعي الى خلق تجمعات لمنتجي المشروعات الصغيرة بحيث يمكنهم تجميع حجم الانتاج القابل للتصدير و كذلك السعي الى إنشاء جمعيات تعاونية إنتاجية للتسويق ، بالاضافة الى توعية أصحاب الابتكارات والإبداعات بتسجيل ابتكارا م لدى الجهات المختصة وتيسير إجراءات التسجيل من اجل حماية حقوق الملكية .

52 – عقبة التنظيم و الادارة : برنامج " امبرتيك " الذي تطبقه الأردن :

إن كلمة " امبرتيك "EMPRETEC مشتقة من كلمتين أسبانيتين هما EMPRENDEDORES وتعني رجال أعمال وTECNOLOGIA وتعني تكنولوجيا، وقد بدأ العمل في هذا البرنامج عام 1988 في الأرجنتين، ويقوم مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف (UNCTAD) بتطوير البرنامج والإشراف على تنفيذه، ومنذ انطلاقه قام البرنامج بتقديم خدمات لأكثر من 50.000 رجل أعمال في 25 دولة، وتمثل الشركة الأردنية لضمان القروض النظير الأردني للبرنامج، حيث يهدف هذا الاخير إلى بناء القدرات من خلال التدريب وتقديم المساعدة الفنية بتعزيز قدرات رجال الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

وقد قدمت الحكومة الإيطالية مبلغ 300.000 دولار من خلال برنامج الشراكة المتوسطية MED2000 لبدء العمل في هذا البرنامج، وكذلك تشارك وزارة التخطيط الأردنية ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن بتمويل هذا البرنامج، بالإضافة إلى المساهمة العينية للشركة الأردنية لضمان القروض.

و يستهدف البرنامج أصحاب الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يتمتعون بسلوك وصفات مهنية واعدة، وقد ذهب إلى اعتماد تصنيف منظمة العمل الدولية ILO للمؤسسات الصغيرة (5-19 عامل) والمتوسطة (20-49 عامل). يقوم البرنامج بعمل ورش عمل لتدريب رجال الأعمال المشاركين في برنامج الامبرتيك حيث يتم العمل على اكتشاف ورفع مستوى القدرات السلوكية في مجال أعمالهم. يتم انتقاء عدد من المشاركين في البرنامج للالتحاق بورشة عمل تمهيدية لمدة أسبوعين بهدف تشجيع المشاركين للتركيز على دورهم كرجال أعمال والإطلاع على التحديات التي تواجههم وتفحص نقاط القوة والضعف لدى كل منهم. تستهدف هذه الورشة خلق مناخاً من الثقة وتقوي الروابط بين المشاركين وتترك انطباعاً ايجابياً لتنظيمهم وتعزيز الروابط المشتركة فيما بينهم وتبادل المعلومات والخبرات وصياغة اهتماماتهم المشتركة ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتكلف هذه الورشة 500 دينار أردني.

كما يطمح البرنامج إلى تزويد المشاركين بأفضل الخدمات التي تقع ضمن احتياجاتهم. لذا فان البرنامج يقوم بتطوير شبكة من موردي الخدمات الذين يتمتعون بمكانة مهنية عالية. وقد عمد البرنامج إلى التعاون مع خبراء دوليين ومحليين في مجال تطوير وتقديم الخدمات التي من شأنها تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما يسعى البرنامج إلى تطوير شبكة موردي الخدمات من خلال التدريب والإرشاد في المجالات التالية : إعداد خطط العمل، التسويق، التصدير، خدمات المعلومات، أنظمة الجودة ، و المحاسبة الحديثة

و بالاضافة الى ذلك يسعى البرنامج إلى تنشيط التعاون بين القطاعين العام والخاص وتطوير كفاءة الإدارة المحلية والبناء المؤسساتي ومساعدة وتأهيل المشاركين في البرنامج للوصول إلى المصادر التمويلية، وتحقيق الربط بين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقطاع المؤسسات الكبرى. حيث يتم التنسيق في هذا الصدد أيضا مع جمعيات وملتقيات رجال الأعمال والتي تشكل إحدى أهم العناصر الحيوية للبرنامج.

واستطاعت شركة ضمان القروض الأردنية من خلال برنامج(أمبراتيك) المدعم من الأونكتاد تطوير برامج الدعم التي تقدمها، وتوسيع قاعدة المستفيدين بما ساهم في تطوير أداء المؤسسات الصغيرة من عدة جوانب شملت التسويق والتصدير وخدمات المعلومات والجودة وتدريب أصحاب المؤسسات الصغيرة بجانب ضمان مخاطر الائتمان.

62 - التجربة الجزائرية في مجال تأهيل المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

إن السعي لاحتواء العقبات التي تعترض و تحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطلب انشاء وزارة خاصة بهذا القطاع ، و ذلك منذ سنة 1994 . كما تطلب البحث عن المعالجة الدقيقة لمشكلات هذه المؤسسات إعداد برنامج للتأهيل يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات و الهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية و هو برنامج ممول من قبل المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار تأهيل الاقتصاديات المحلية للاندماج في المنطقة الحرة الاورو متوسطية[7].

ان هذا البرنامج يمتد لفترة 12 سنة يشتمل على مرحلتين هما: مرحلة التكييف و تمتد على مدى 5 سنوات ، و مرحلة الضبط و تمتد على مدى 7 سنوات .

و قد تمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محافظتها على مكانتها في السوق الوطنية و ضمان حصة في السوق الدولية ، و ذلك من خلال تحقيق الاهداف المرحلية المتمثلة في

- تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير و الإدارة، و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية.
- ضمان استمرار وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الحفاظ على العمالة الموظفة والتخفيف من البطالة.

و قد تعددت المجالات التطبيقية للبرنامج ، لكن يمكن النظر اليها على مستوى المؤسسة او على مستوى المحيط

- فعلى مستوى المؤسسة يتضمن هذا البرنامج تحديث أنماط التسيير والإدارة وتحديث وسائل الإنتاج المتقادمة وطرائق الإنتاج المستخدمة، وإتاحة الإعلام الاقتصادي اللازم سواء المتعلق بالقضايا الاقتصادية للمؤسسة او بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

ويشمل التأهيل للمؤسسات والصناعات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على نمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية، كما يمتد التأهيل لبعض الجمعيات ذات العلاقة مثل منظمات أوقات العمل... نظرا لدورها في الحوار مع السلطات العمومية وفي توصيل المعلومات والتوجهات إلى المؤسسات.

- اما على مستوى المحيط فتشمل عمليات التأهيل إجراءات التحولات اللازمة على محيط المؤسسة لتكون أكثر استجابة لنموها وتطورها واستمرارها ومنها: المحيط القانوني والإداري والتنظيمي ، المحيط العقاري ، المحيط المالية والمصرفي ، و المحيط الجبائي و شبه الجبائي .

كذلك عملت التجربة الجزائرية على تعدد الهياكل المكلفة بتنفيذ هذا البرنامج حيث يتم تطبيقه بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

- الصندوق الوطني للتأهيل ، والذي يتشكل من ممثلي الوزرات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل والنقابات ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتكلف هذا الصندوق بمهام وضع السياسة العامة لتأهيل المؤسسات ، تسيير الإعانات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، تقديم الإعانات المتعلقة بالتأهيل على ضوء قرارات التأهيل الصادرة عن اللجان الجهوية للقيادة ، الإشراف والمتابعة لأنشطة وأعمال اللجان الجهوية، و المشاركة في تمويل عمليات التأهيل التكنولوجي .

- اللجان الجهوية للقيادة : وهي هيئات تقنية تتكون من خبراء ومتخصصين لهم القدر ة الفنية والمهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل . وتقوم بمهام مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل وتحديد أفضل طرق التمويل ، و تقديم قرارت التأهيل

وتتكون اللجان الجهوية للقيادة من مكتب التسهيلات والتدعيم ومكتب التأهيل وتتوزع اللجان الجهوية للقيادة على عشر مناطق جهوية تظم جميع الولايات.

إن مشروع التأهيل الذي شرعت التجربة الجزائرية في تطبيقه منذ وقت قريب كفيل بالرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإكسا ا سمعة جيدة من اجل اندماجها بشكل أحسن في الاقتصاد العالمي المتعدد الأطراف إلا أن هذه الدراسة على ارض الواقع لا يمكن الحكم عليها بحجة أ ا عملية حديثة التنفيذ إضافة إلى الجهود القاصرة المبذولة من اجل محاولة إصلاح عدة ميادين تتعلق بالمؤسسات ص و م كالجانب المصرفي الجبائي القانوني...الخ. و إذا ما أفرزت هذه التجربة نتائج ايجابية يمكن الأخذ ا كمرجع تعتمده الدول العربية للحد من مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الخلاصة :

و مما سبق يتضح ان المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي لا تختلف في جوهرها ، غير ان وجود تفاوتات نسبية في اهمية هذه المشكلات من بيئة الى اخرى ، و اختلف سبل التعامل معها انتج رصيدا ثريا من التجارب في مجالات دعم و تنمية هذا القطاع .

و عليه تخلص هذه الورقات الى اهم المطالب المستعجلة للمحافظة على مؤسسات هذا القطاع ، و دعم هياكله ، و زيادة فعاليتها بالشكل الذي يتيح لها الصمود امام المنافسة الاجنبية الشرسة ، و لعل من اهم هذه الاجراءات :

- تحديد جهة مركزية تتولى الإشراف العام والتنسيق بين الأجهزة و الوزارات المعنية مع مراعاة ضرورة و المشروعات تبسيط إجراءات إنشاء المشروع.

- تشجيع إنشاء المشروعات الصغيرة على مختلف المستويات الوطنية و الجهوية و الأسرية و قد يكون ذلك عن طريق تطوير و تنويع الهيئات الداعمة بين دولة وأخرى فقد تتخذ شكل وزارة أو هيئة أو جهاز أو مجلس أو صندوق أو مكتب أو مركز ولكن رغم اختلاف المسميات تتوحد الأهداف بدعم وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة وتوفير الدعم والرعاية لها.

- تدريب العاملين و المديرين لها ، و قد يكون ذلك بتوفير الأنظمة الإدارية المختلفة التي يمكنها تقديم الخدمات الاستشارية الفنية و الإدارية .

- تجنيد المصالح الجبائية و تنمية الوعي لديها باهمية هذا القطاع مما يعمل على تفعيل اجراءات الإعفاء ضريبية وتبسيط إجراءات المحاسبة الضريبية . و في نفس السياق يمكن لمؤسسات التامين ان تؤدي دورا مماثلا عن طريق تبسيط إجراءات تغطية التأمينية والحماية المناسبة للعاملين ذه المشروعات.

- و في اطار تحصيل المساعدة التسويقية في السوق المحلي يمكن ان تلعب المؤسسات العمومية دور القيادة في استخدام منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فضلا عن وقوفها الى جانب هذه المؤسسات عن طريق تقديم المساعدات الفنية و النصائح العملية لتوجيه المنوحات نحو الأسواق الخارجية .

- تبسيط عملية الرقابة على هذه المشروعات. الصغيرة بالنسبة لبرامج الدعم والمساعدات وكذلك أعمال التخطيط والرقابة.

المراجع باللغة العربية:

- أحمد جويلي، الفرص والتحديات أمام عملية تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة وتحرير التجارة، المنتدى الثالث، لتطوير وتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، تونس 29-30 يونية 2005.
- إبراهيم بن صالح القرناس، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، 28-29 ديسمبر 2002، توصيات الندوة

- إبراهيم بن صالح القرناس- الهيئة السعودية لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، صفحة 4-2
- محمد فتحي صقر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة حول واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، جامعة القاهرة جمهورية مصر العربية، 18-22 يناير 2004
- صالح صالحي ، اساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي ، 19-20 ، يونيو 2004 .
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ،منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة حول المنشات الصغيرة و المتوسطة المحركات الاساسية لنمو اقتصادي منشود ، اكتوبر 2003

المراجع باللغة الأجنبية:

- Fonds de promotion de la compétitivité industrielle ; Ministère de PME /PMI dispositif de mise à niveau des entreprises
- Programme de la mise à niveau des Petites Et Moyennnes Entreprises ; Ministère de la PME /PMI Algérienne ; mars 2002

الهوامش :

[1] محمد فتحي صقر ، واقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها الاقتصادية .

[2] احمد احمد جويلي ، فرص و تحديات امام عملية تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة و تحرير التجارة ، ندوة حول تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة 29-30 جوان 2005 ، تونس ص 3 .

[3] احمد احمد جويلي ، المرجع السابق

[4] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ،منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة حول المنشات الصغيرة و المتوسطة المحركات الاساسية لنمو اقتصادي منشود ، اكتوبر 2003 ، ص 62 .

[5] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، المرجع السابق الذكر ، ص 103

[6] تشمل الشركة مساهمات الجهات التالية في رأس مالها : بنك تنمية المدن والقرى 5,25% ، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 5,25% ، البنوك التجارية 31,5% ، البنك المركز الأردني 47,75% ، شركة تأمين 2,50% ، بنك الإنماء الصناعي 4,5% ، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري 1,25% ، غرفة تجارة عمان 2,00%.

[7] وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002 .